آثار سيئون الثمينة تظهر مع الأسرة الحاكمة في قطر (تحقيق دولي)

الأمناء /خاص:

كشفت القناة الثانية الفرنسية عن مصير تمثال "الوعل البرونزي" اليمني والذي يعد من أغلى الآثار العالمية بالنظر إلى مدى رونقه وتاريخه.

ويقول تقرير للقناة إن التمثال قد أصبح من مقتنيات حمد آل ثاني ابن عم أمير قطر بعد أن تم نهبه من موقع أثري في اليمن بفضل حالة الفوضى والحرب والصراع الحاصلة.

ونشرت القناة الفرنسية الثانية من التلفزيون الفرنسي التحقيق الموثق والمدعم بالمعلومات والصور تتبع التحقيق مسار القطع المسروقة من قبل العائلة الحاكمة في قطر، حيث تقول الأسرة إنه من أملاكها.

و بحسب التحقيق الفرنسي عن سرقة قطرية للتراث اليمني، فإن مجموعة آل ثاني رفضت الإجابة عن طريقة حصول الشيخ حمد آل ثاني على التمثال اليمني، وطالبت بإطفاء الكاميرا.

وقال الباحث الحضرمي سيعد عبدالله إن حمد بن خليفة آل ثاني وابنه تميم بن حمد أمير قطر، متهمون بسرقة قطع أثرية عالية القيمة التاريخية من حضرموت ومن منطقة مريمة تحديداً القريبة من سيئون.

واتهم سياسيون حزب الإصلاح الإخواني ذراع قطر في اليمن بالوقوف خلف نهب الآثار وتسليمها للأسرة الحاكمة في قطر، حيث وأن الآثار نهبت من المتاحف في عهد سيطرتهم على الدولة.

كما دعا بكران إلى عدم تمرير هذه الجريمة ومطالبة هيئة الآثار والحكومة ممثلة برئيس وزرائها بفتح تحقيق عاجل وشفاف حول وقائع السرقة.

وأشار بكران بالقول: "وجب أخلاقي ووطني فضح هؤلاء اللصوص المخربين وأدواتهم الذين لم يكتفوا بتدمير ودعم الإرهاب والفوضى، بل عمدوا إلى سرقة الآثار اليمنية التي عمرها آلاف السنوات ولا تقدر بثمن" - في إشارة إلى حزب الإصلاح

خبيرة ألمانية تتوقع تقسيم اليمن إلى دولتين

الأمناء / قسم الرصد والمتابعة :

رأت خبيرة ألمانية، متخصصة في الشأن اليمني، أنّ عدم نجاح تشكيل وفد مفاوضات مشترك بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية، سيؤدي إلى تقسيم فعلي لليمن إلى دولتين شمالية وجنوبية.

وبحسب الخبيرة في شؤون اليمن والباحثة في جامعة بون بألمانيا، ومديرة مركز البحوث التطبيقية (QARPO) ماري كريستين هاينز، في حوار مع موقع "قنطرة" الناطق بالإنجليزية، ترجمه للعربية موقع " سوث٢٤"، أنّ "الحكومة اليمنية الجديدة منقسمة، ومستوى انعدام الثقة بين أعضائها مرتفع بالفعل".

وعبرت هاينز عن عدم أملها الكامل، بعد أنّ "أدت حكومة جديدة اليمين، أواخر كانون الأول (ديسمبر)، حيث تم تمثيل الشمال والجنوب بنفس العدد من الوزراء". وفقا لموقع قنطرة.

وبحسب هاينز لا يمكن للحكومة الجديدة "الاتفاق على القضايا الأساسية. حيث يؤيد بعض الوزراء انفصال الجنوب وآخرون يؤيدون الوحدة. لكن العديد من اليمنيين لا يزال لديهم آمال كبيرة لهذه الحكومة. إنها بالتأكيد خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح حيث تمكّن أطراف النزاع من الاتفاق على حكومة". كما تقول الخبيرة الألمانية.

وتضيف هاينز: "السؤال الكبير لعملية السلام المحتملة هو: هل ستكون الأطراف في وضع يمكنها من تشكيل وفد سلام مشترك يمكنه من التفاوض على حل مع الحوثيين؟ إذا لم ينجح ذلك، فقد يصل الأمر إلى تقسيم فعلي لليمن إلى دولتين شمالية وجنوبية، على غرار الصومال".

ورداً على عدم اهتمام الإعلام الألماني بالأزمة في اليمن، أرجعت الخبيرة الألمانية ذلك إلى أنّ الصراع هناك "صراع شديد التعقيد ويصعب فهمه. وقلة من الصحفيين الألمان على دراية بخلفيته".

وقالت: "اليمن أيضًا بعيد جدًا ويصل عدد قليل جدًا من اللاجئين إلى هنا، لذلك ليس هناك الكثير من الاهتمام بهذا الصراع." وهناك شيء آخر يلعب دور في ذلك، بحسب هاينز "يشعر العديد من الألمان بالتشبّع عندما يتعلق الأمر بالأزمات في أجزاء أخرى من العالم. هذا مؤسف، لأنّ هذه الحرب يجب أن تكون مصدر قلق لنا، لأن الحكومة الألمانية مسؤولة عن شحنات الأسلحة إلى الدول المتحاربة"

تفاقم أزمة جديدة في المشتقات النفطية وشركة النفط بعدن تنفي

الأمناء/خاص:

شوهدت يوم أمس طوابير طويلة من السيارات أمام محطات التزود بالبنزين في العاصمة عدن، في مشهد ينذر بتفاقم أزمة جديدة تلوح بالأفق .

وتأتي أزمة انعدام الوقود في المحطات بالتزامن مع تزايد عدد ساعات الانطفاءات في التيار الكهربائي بعد أن أعلنت مؤسسة الكهرباء بعدن قرب نفاد الوقود من كافة المحطات .

ونفى مصدر مسؤول في شركة النفط بعدن وجود أزمة في المشتقات النفطية، مشيرا إلى ترتيبات تجريها قيادة الشركة ممثلة بمديرها العام الأستاذة إنتصار العراشة مع الجهات المعنية لإتمام آلية تموين السوق المحلية بالوقود.

وأكد المصدر عدم وجود ارتفاع جديد في سعر الوقود، لافتا إلى أن الزيادة الأخيرة جاءت نظرا لارتفاع الأسعار عالميا بالإضافة إلى ارتفاع صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال اليمني.

وأشار المصدر إلى أن اللجنة المشكلة لشراء وتحديد الأسعار تعكف حاليا على دراسة الأوضاع التي من شأنها الوصول إلى حلول مناسبة، منوها إلى أن هذا الارتفاع أدى إلى تأخر نزول المشتقات النفطية للسوق المحلية مما أثار بلبلة من قبل البعض.

وأكد أن قيادة الشركة تقوم بجهود كبيرة لضمان تموين محطات توليد الكهرباء بالوقود فيما تعمل الحكومة والجهات المختصة في السلطة المحلية بعدن وشركة النفط لتجاوز أي عثرات بالتموين وذلك لتخفيف الأعباء على المواطنين.

ودعا المصدر كافة المواطنين إلى عدم تصديق الإشاعات والتموين بما يحتاجونه من المشتقات النفطية لتفويت الفرصة أمام تجار السوق السوداء.

مراكز داخل الشرعية تعمل على إفشال جهود إنقاذ الوضع الخدمي والاقتصادي

عدن / الأمناء / خاص :

فجّر مصدر برئاسة الحكومة اليمنية الجديدة معلومات عن مراكز الفساد والعبث وتدمير الخدمات وصناعة الأزمات.

وقال المصدر المقرب من رئاسة الحكومة في معاشيق: "إن قوى ومراكز فاسدة كشرت أنيابها لإفشال الحياة في عدن وإعادتها للمربع الأول بطريقة إجرامية هي انتقام من الشعب أولا وأخيرا".

المصدر أكد أن مراكز داخل الشرعية ورئاسة الجمهورية تعمل على إفشال كل خطوة يتم عملها سياسيا لأجل إنقاذ الوضع الخدمي والاقتصادي.

وأضاف: "إن هذه الأعمال التي تعتبر إجرامية تأتي في إطار شعور تلك المراكز أنها على وشك فقد نفوذها السياسي وقرارها داخل الحكومة. وبالتالي فهي تعمل على إفشال كل شيء مستخدمة نفوذها داخل الرئاسة".

واعتبر المصدر الحكومي الرفيع أن هذه التصرفات تأتي وفق رغبات أشخاص يديرون مراكز قوى فاسدة وتغلغلوا خلال فترة ماضية داخل عدن والمحافظات المحررة ولديهم أدواتهم وموظفيهم وبينهم مدراء ومسؤولون داخل عدن.

المصدر ذاته أفاد أن الحكومة مهددة من تلك مراكز القوى والفساد داخل الرئاسة، وهذا يرجع إلى رفض تلك المراكز والقوى لاتفاق الرياض الذي أعلنته السعودية وأيدته دول العالم أجمع.

وألمح المصدر إلى أن رئاسة الشرعية - كما يسمونها - تخوض صراعها ليس ضد الحوثي ولكن ضد اتفاق الرياض والحكومة والمجلس الانتقالي، الذي يعمل بشكل متناسق مع الحكومة لأجل تقوية موقف التحالف وإحداث الاستقرار في المحافظات المحررة.

واعتبر المصدر الحكومي أن التصرفات غير المسؤولة التي تصدر عن رئاسة الشرعية تخدم مليشيا الحوثي، وهي دليل على وجود اختراق عميق في مؤسسة الرئاسة ووجود أشخاص يخدمون المشروع الإيراني على حساب التحالف العربي.

وثيقة تكشف صرف مليوني جنيه إسترليني من الحكومة لمحام مجهول

عدن / الأمناء /غازي العلوي :

تحصلت صحيفة "الأمناء" على وثيقة تضاف إلى جُملة الوثائق التي تكشف حجم الفساد الذي مارسه وما زال يمارسه متنفذو الشرعية اليمنية لنهب المال العام والاستيلاء على الملايين من خزينة الدولة بطرق غير مشروعة.

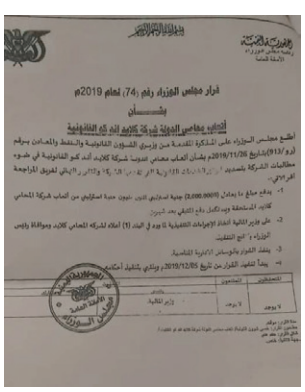

وكشفت الوثيقة، التي تحصلت عليها الصحيفة، تورط الأمين العام السابق لمجلس الوزراء حسين منصور بتمرير عملية صرف مبلغ تجاوز (٢) مليون جنيه إسترليني كأتعاب لما تضمنته الوثيقة "محامي الدولة" .

المذكرة التي قام منصور بتمريرها تضمنت تقديم طلب إلى مجلس الوزراء بناءً على ما ادعت الوثيقة بأنها مذكرة من وزيري الشؤون القانونية والنفط والمعادن برقم (رو ٩١٣) بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩م، وعلى ضوء هذه المذكرة وجه مجلس الوزراء بصرف اثنين مليون إسترليني من أتعاب محامي الدولة، في إشارة إلى وجود مبالغ أخرى تم تأجيل صرفها إلى وقت لاحق .

واستغرب مراقبون في تصريحات لـ"الأمناء" كيفية تمرير صرف مثل هذا المبلغ دون معرفة سبب الصرف أو تحديد القضية التي تم بموجبها منح محامي الدولة هذا المبلغ

لماذا فشلت محادثات الأسرى الأخيرة في الأردن؟

الأمناء / خاص :

تسبب تعنّت ميليشيا الحوثي في إفشال الجولة الجديدة من محادثات الأسرى والمعتقلين، بعد نحو أربعة أسابيع من انطلاقها في العاصمة الأردنية عمان.

وكشف مصدر مشارك بالمحادثات في تصريحات لـ «البيان»، عن أن الجولة الجديدة من المحادثات انتهت دون اتفاق، بسبب إصرار ميليشيا الحوثي على التنصّل من الاتفاقات السابقة ومطالبتها بأسماء ليست موجودة لدى الحكومة الشرعية، ورفضها إدراج صحافيين محكوم عليهم بالإعدام في قوائم التبادل التي كان من المفترض المصادقة عليها في هذه الجولة وعددهم ثلاثمائة معتقل وأسير.

ووفق المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، فإنه وبعد نحو شهر من انطلاق المحادثات واصلت ميليشيا الحوثي وضع العراقيل لإفشال الجولة، عبر المطالبة بتجاوز الاتفاق السابق الخاص باستكمال الإفراج عن ثلاثمئة معتقل وأسير كانوا ضمن الدفعة الأولى التي تم التوافق بشأنها في السويد، ورد الجانب الحكومي عليها بأن يتم إقرار هذه القائمة والدخول في مناقشة قوائم إضافية لكنهم رفضوا.

وأضاف المصدر: «ممثلو ميليشيا الحوثي عادوا وقدموا قوائم بأسماء يدعون أنها لدى الحكومة إلا أن الطرف الحكومي رد عليهم بالنفي وسلمهم قائمة بالأسرى الموجودين لديه، لكن ممثلي الميليشيا رفضوا تلك القائمة وتمسكوا بمطالبهم المتعلقة بأشخاص لا يعرف الجانب الحكومي عنهم شيئاً ويعتقد أنهم قتلوا خلال المواجهات أو أنهم مفقودون بالأساس».

وأوضح المصدر في تصريحاته لـ «البيان»، أن العقبة الثالثة التي وضعتها الميليشيا في طريق جولة المفاوضات والتي كان من المفترض أن تكون مكملة للدفعة الأولى من الأسرى والمعتقلين الذين تم تبادلهم في أكتوبر الماضي، هي قضية الصحافيين الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام من قبل سلطات الميليشيا التي رفض ممثلوها في المحادثات مناقشة ملف هؤلاء الصحافيين أو إدراجهم في قوائم التبادل، مدعين أن هؤلاء قضيتهم قانونية، في حين أنهم اعتقلوا من منازلهم وتم سجنهم خمس سنوات قبل محاكمتهم بتهم التهاون مع الشرعية في نشر أخبار كاذبة.